

وغيره مما يلزم فيه الدور والتسلسل بالمعنى الذي يكون في امور  
غير متناهية فيتوهم القاص نقصا في كلامهم وليس فيه نقص لما عرفت الا ان  
في معنى التسلسل الامم فتنبه لذلك فوكاه ويلزم ان يكون هذه القدرة  
متعلقة بجميع الممكنات الجائزات دون الواجب والمستحيل اما الواجب كقائه تعالى  
وصفاته وانما لم يتعلق بالواجب لما يلزم من تعلقيها به ان يكون موجودا بعد ان يكون  
لان ذلك من لازم اثر القدرة وذلك قلب حقيقة الواجب اذ هو الذي لا يتصور في العقل  
عدمه واما المستحيل فكما لم يمتنع وجود الشيء عدمه مثلا وانما لم يتعلق به لما يلزم  
في تعلقيها به ان يصح وجوده وذلك ايضا صانف حقيقة المستحيل اذ هو ما لا يتصور  
في العقل وجوده فتعين ان القدرة لا تتعلق الا بالاجزا وهو الممكن لانه الذي  
يصح في العقل وجوده وعدمه ولا يتوهم ان في عدمه تعلق القدرة بالواجب والمستحيل  
فصوره الا ان التصور انما ثبت ان لو كانت حقيقة الشيء مما يقبل الوجود بعد عدمه  
ثم مع ذلك لم يثبت ان يكون اثر القدرة اما اذا كانت حقيقة الشيء خارجة  
عن جنس المقدور فليس في عدمه تعلق القدرة به قصور البتة بل في تعلقيها  
به يلزم قصورها بل عدمها البتة لانها لو تعلقت بالواجب كالثبات العلية  
مثلا لزم حدوث الذات وحدوثها يمنع وجود القدرة القابضة بها قبلها وقوله  
بجميع الممكنات اشارة بهذا الى اثبات المطلب الرابع وهو تعميم القدرة في جميع الممكنات  
والمذهب المعتزلة الذين اخرجوا افعال العباد الاختيارية عن ان تكون مقدورة  
له تعالى وجعلوا العباد هم الذين اخترعوا باسراد قهر واحتج في العقيقتهم  
اهل الحق بان القدرة لو تعلقت ببعض الممكنات دون بعض للزم عليه اما حرقها  
او انقلاب الممكن مستحيلا وبيان اللزوم ان الممكنات ههنا مثله في الامكان الصحيح لتعلق  
القدرة فاختصاص بعضها بمصلحة حيث لتعلق القدرة دون الاخر ان كان مختصا

لزم

لزم حدوث القدرة من حيث انه يحتاج جديدا الى ان يكون الفاعل المختص خلق  
قدرة تتعلق ببعض الممكنات وعجزا بتعلق بالآخر وقد عرفت برهان وجوب  
القدرة لغيره تعالى وان كان تخصيصا بتعلقها ببعض لا بمختص لزم ان البعض  
الاخر لا يصلح لذاته ان يكون متعلقا لها لما فرض من عدم المختص وما لا يصلح لذاته  
ان يكون متعلقا للقدرة مختصا في الواجب والمستحيل وكون هذا البعض الممكن  
واجبا لا يصلح لانه معدوم لم يوجد ولا شيء من الواجب معدوم فتعين ان يكون  
مستحيلا والعرض انه يمكن مماثل لسائر الممكنات التي تعلقت بها القدرة وقد لزم انقلابا  
الممكن مستحيلا واذا انقلب هذا الممكن مستحيلا لزم انقلاب سائر الممكنات مستحيلة  
للمماثل فلا يقدر الا على شيء منها ويلزم ان لا يوجد شيء منها والعقل والعيان يكره  
ذلك وبالله التوفيق **الفصل الثاني في اثبات الارادة**  
**واحكامها** الارادة صفة يتأق بها تخرج وتوقع احد طرفي الممكن وان شئت قلت  
هي القصد لوقوع احد طرفي الممكن ومراده باحكامها ما اثبت من وجوب قوما  
وهذا جهار وجوب عمرها لجميع الممكنات واستحالة ان تكون لعرض ويلزم ايضا  
ان يكون محدثا **العالم** **مبدأ** اي قاصدا للفعلة اذ لا قصد لتخصيص الفعل  
بالوجود في زمان مخصوص على مقدار مخصوص وصفة مخصوصة  
للمرئ بقاؤه على ما كان عليه من عدم ذلك كله ابدا لا بد يعني انه لو نقت  
ارادة الباري تعالى للفعل اي القصد اليه لا تنصف تعالى بالكرهية لوجود الفعل فيلزم  
ان تكون تلك الكراهية قديمة لاستحالة اتصافه بالحوادث فلا تنعدم ابدا ولا يوجد  
الذي هو القصد ابدا وذلك يستلزم ان لا يوجد حادث ابدا لا بعدم امکان وجود  
قصد من الفاعل الى نقله عن عدم الذي كان عليه الى الوجود والقدرة لا تصلح ان تكون  
مخصصة للفعل بالوجود في زمان مخصوص وعلى مقدار مخصوص وصفة مخصوصة